

حوار

من حق الرئيس حسني مبارك أن تتوافر له فسيحة من الوقت تتم خلالها دراسة متأنية قبل إصدار القرار بشغل بعض المناصب الهامة في الدولة ، ومنها منصب نائب رئيس الجمهورية وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي ..

الا أن هذه الفسيحة من الوقت لا يجب أن تمتد أكثر من اللازم ، حتى لا يعطى هذا التأخير انطباعاً بأن الدولة لا تجد من بين قياداتها من يصلح لشغل هذه المناصب .

ولقد كان الرئيس مبارك نائبا لرئيس الجمهورية لفترة امتدت لأكثر من ست سنوات ، كان خلالها متصلاً بشكل مباشر بكل مواقع العمل التنفيذي ، وبالتالي على علم كامل بطاقات وقدرات القائمين على هذا العمل ، الأمر الذي يمكنه - دون عناء - من عملية الاختيار السليم للقيادات السياسية والتنفيذية التي يتم باختيارها استكمال الشكل العام للدولة ..

والرئيس مبارك يتحمل في هذه الفترة من الأعباء السياسية والتنفيذية ما يفوق قدرة رجل واحد ، مهما كانت طاقاته وإمكاناته لذلك فإن الدعوة لشغل المناصب الشاغرة في قيادة الدولة ، والحزب الوطني الديمقراطي ، هي دعوة تستهدف في المقام الأول تخفيف الأعباء عن الرئيس مبارك ، ومباشرة القيادات الجديدة لمسئولياتها ، في فترة تحتاج فيها أنبالاد إلى جهر جماعي .

كما أن الحوار الواسع الذي ينتظر أن يتم بين حزب الأغلبية وأحزاب المعارضة حول النقاط التي أثارها الرئيس في خطابه أمام مجلسي الشعب والشورى ، يجب أن تشارك فيه انقيادات الجديدة لحزب الأغلبية بصلاحيات وتفويض كاملين ، وتأخذ اختبار هذه القيادات قد يكون معناه تأجيل الحوار ذاته .

أحمد طلعت